او منها لمن الاستمتاع بها او اجابتها له بكلام خشن وليس طبعها ذلك فقبله كان اثما اليه الى ان يعفو او ذاه حسي فاه وليس لها منع الزوج من النشوز فتامل اتقي الله هو بحذف المثناة التحتية اخص فتامل في الحق الواجب لي عليك اي وهو المعاشرة بالمعروف في الاصح هو المعتمد فان ابت من الوطء بعيبه الامتناع من العود الى الطاعة اي اثمت عليه في معجزة بكبر اي افرع من فتحها وهو فراشها وقيل وطؤها والفراش بالكسر فعال بمعنى مفعول كالكتاب بمعنى مكتوب وجمع فرش وهو فرش البيت سمية بالمصدر وفي الزواجر بالجلاء حرام وكذا هجرانه بغير عذر شرعي اي كبدعة او فسق او صلاح ودين احدهما فيجوز فوق الثلاث ولو جميع الدهر كما ذكره النقل عن الروضة واقره بكر بن منيا ليس قيدا بل له الضرب وان لم ينكر النشوز على المعتمد لكن محل جوازه ان افاد فيه والا فلا ضرب ضرب تاديب اي فلا يكون مبرحا ولا على الوجه والمهالك فلو ضربها وادعى التاديب النشوز وانكرت في عدمه فالقول قوله بالنسبة لجواز الضرب لا بالنسبة لسقوط النفقة والكسوة الى التلف اليها بموتها او الى شيء من اعضائها او حواسها وجب الزوم اي عليه بمقابلة ما تالف من دية او قيمة او تود او ارش او حكومة او نحو ذلك لان ضرب التاديب مشروط بسلامة العاقبة ولذلك كان الاجل المعفو عنه للمصلحة بقيد وبذلك فارق عدم طلب العفو في تاديب الصغير ويسقط الحال لا يخالف الشرط هنا عدم الوجوب لان الشرط نوع الوجوب او غلب ما في الزمان على ما في الابد فتامل بالنشوز اي بما مر ولو في اليوم الا

فصل

فصل مثله قسمها اي في ذلك الدور وما بعده ما دامت ناشزة وان لم تدم بالنشوز لصغر نحوها ما لم ترجع قبل يومها ونفقتها اي وشرط وجوبها تمام نفقة وكسوة وسكنى وآلة تنظيف وغيرها بنشوز جزء من اليوم ولو اخر وان عادت فيه الى الطاعة وكذلك كسوة الفصل جميعه ولعل المصنف لم يذكر للعلم بان الكسوة تابعة للنفقة وجوبا وعدما خاتمة لو تقدم احد الزوجين على الاخر بما يليق به فان ادعى كل منهما سبق الاخر عليه تعرف عالما بخبر ثقة يخبرها جوازا وغيره ومنع الظالم منهما ولو بتعزير يليق به فان دام الشقاق بينهما بعث القاضي وجوبا لكل منهما حكما مسلما عدلا عارفا بما يطلب منه وكونهما من اهل كل منهما اولى ويبدل ان لم يرض احدهما به فان لم يمكن الا التفريق بينهما وكل الزوج حكمه بطلاق او خلع والزوجة حكمها ببذل عوض وقبول طلاق حيث كان مصلحة في بيان احكام الخلع والاصل فيه قوله فان طبن لكم عن شيء منه نفسا الاية وهو نوع من الطلاق وقدمه عليه لترتبه غالبا على الشقاق واصله الكراهة وقد يعرض عنه الى غيرها من الاحكام حسب الحال وهو ملخص من الطلاق الثلاث في لحاق غير البائن مطلقا او مقيدا وعلى الاثبات المطلق وكذا المقيد كقوله لا خلعتك فانت بائن كذا مثله واولى وقع بائنا له مركان من ام حبيبة بنت سهل الانصاري امراة ثابت بن قيس بن شماس كما ثبت في الصحيح عند ابن ماجه وغيره انها اتت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت له يا رسول الله ما اعيب على ثابت في دين ولا خلق ولا خلقة لكني امراة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)